الأمم المتحدة

A/77/263

الجمعية العامة

Distr.: General
2 August 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 102 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

تقرير الأمين العام

موجز

بناء على طلب الأمين العام، بدأ المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح برنامج عمل مدته سنتان بشأن موضوع الإنفاق العسكري العالمي. وعقد أول اجتماعين له في شباط/فبراير وحزيران/يونيه 2022.

وأقر المجلس بأن إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع كان صعبا في الماضي. ومع ذلك، فقد رأى أن مهمته وثيقة الصلة بالموضوع وتأتي في الوقت المناسب، بالنظر إلى أمور ليس أقلها البيئة الأمنية الدولية الدينامية الراهنة البالغة الصعوبة، حيث تهدد العلاقات العدائية، والديناميات الشبيهة بسباق التسلح، وضعف الثقة فيما بين الدول وداخلها، بوقوع عواقب استراتيجية غير مقصودة. وإدراكا من المجلس بأن الإنفاق العسكري متعدد الأوجه والأغراض، ومدفوع بخيارات سياسية وسياساتية، فقد توقع استمرار الاتجاه التصاعدي للإنفاق العسكري في الأجل الفوري نظرا لزيادة التوترات الجيوإستراتيجية والنزاعات المسلحة المستمرة. وفي الوقت نفسه، تواجه البلدان ضغوطا اقتصادية خطيرة ناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحاجة إلى استثمار موارد كبيرة في التصدي لتغير المناخ وإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، شدد المجلس على الحاجة إلى الدبلوماسية واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، ستكون هناك حاجة إلى نُهج متطورة للدفع في اتجاه إحداث "النقلة التحوُّلية" في الإنفاق العسكري التي يسعى إليها الأمين العام، وتجنب التوصيفات التي لا تُحسِن فهم الأهداف والمصالح التي تدفعه وفهم الحاجة إلى التمييز بين أنواع الإنفاق العسكري. ويشمل ذلك استخدامه للتصدي للأخطار الطبيعية والأزمات الصحية أو في حماية المدنيين المعرضين للخطر، بما يتسق مع الحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من الميثاق.

* A/77/150.

080922 020922 22-12053 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإزاء هذه الخلفية، أجرى المجلس مناقشات متعمقة مع خبراء خارجيين وفيما بينهم بشأن جملة أمور منها ما يلي: (أ) الدور التاريخي للأمم المتحدة في تخفيض الإنفاق العسكري وتعزيز الشفافية؛ (ب) دوافع الإنفاق العسكري، بما في ذلك العرض والطلب، والتهديدات والتصورات الأمنية، والسياق المحلي، والاقتصاد السياسي، وصنع القرار؛ (ج) آثار الإنفاق العسكري على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك الآثار الاجتماعية -الاقتصادية، بغية تحديد المجالات التي يمكن للأمم المتحدة والدول أن تسهم فيها إسهاما إيجابيا في خفض نفقات الأسلحة في الأجل الفوري والمتوسط والطويل.

ونظر المجلس في عدة مجالات عمل محتملة، سيواصل دراستها وصقلها خلال العام المقبل لعرضها في تقريره لعام 2023 المقدم إلى الجمعية العامة. وشملت هذه المجالات تشجيع أنشطة منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وبناء السلام، من خلال المبادرات الدبلوماسية وغيرها؛ وتحديث البحوث والبيانات والتحليلات المتاحة التي يمكن أن تجدد فهم الإنفاق العسكري في القرن الحادي والعشرين وتشجع على إجراء حوار أكبر بشأن إجراءات السياسة العامة؛ ومواصلة جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، بوسائل منها الشفافية التشغيلية وتدابير بناء الثقة، من أجل توليد حوافز إيجابية قد تحد من الإنفاق العسكري الاستفزازي؛ ودراسة الطرق التي ينبغي بها توسيع المقصود بالأمن ليشمل التهديدات عبر الوطنية غير التقليدية، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ أو الجوائح، والآثار المترتبة من حيث إعادة توزيع المخصصات المالية وفقا لذلك؛ وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تيسير الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية التي تعزز الشفافية والحوار بشأن الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية؛ وتعزيز الدعم العام العالمي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك الوعي بالإنفاق العسكري، بغية تشجيع العمل السياسي الهادف إلى عكس الاتجاه التصاعدي العالمي.

واستعرض المجلس، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، برامج المعهد وأنشطته الحالية ووضعه المالي الراهن، بما في ذلك الجهود الجارية لتعزيز أثره في مجال السياسة العامة، وتحقيق الاستدامة المالية، وزيادة توسيع نطاق دوره العالمي. وأحيط المجلس علما بأنشطة مكتب الاتصال في نيويورك وأثره الأولي وبمبادرتين تشكلان جزءا من الإطار الاستراتيجي الرباعي السنوات للمعهد، وهما: (أ) مسار عمل يركز على نهج مستقبلي واستشرافي يسمح للمعهد باستكشاف المشهد المتعدد البرامج لنزع السلاح في المجالات الجارية والجديدة للمشاريع؛ (ب) أكاديمية المعهد للتعليم والتدريب، التي تعمل كمنبر يجمع بين مختلف أنشطة المعهد الجارية والمستقبلية في مجالي التعليم وبناء القدرات. ووافق المجلس على تقرير مديرة المعهد عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 وعلى برنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعام 2023.

أولا - مقدمة

1 - عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح دورته السابعة والسبعين في شكل افتراضي في الفترة من 9 إلى 11 شباط/فبراير 2022 وفقا لجدول زمني معدل، نظرا لأن الجائحة العالمية المستمرة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد منعت المجلس من الاجتماع حضوريا في جنيف في كانون الثاني/يناير 2022 كما كان مقررا في بادئ الأمر. وعقد المجلس دورته الثامنة والسبعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وترأست إليسا غولبرغ (كندا) كلتا الدورتين في عام 2022 باعتبارها رئيسة المجلس.

2 - ويُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 183/38 (سين). ونظرا لأن المجلس لم يتجاوز منتصف فترة تنفيذ برنامج عمل مدته سنتان، فإن هذا التقرير يتضمن موجزا للجوانب الرئيسية محل النظر حتى تاريخه. وستقدَّم توصيات أكثر اتصافا بالطابع الرسمي إلى الأمين العام عقب الدورة الثمانين للمجلس. وقد وافق المجلس الاستشاري بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على تقرير مديرة المعهد وجرى تقديم التقرير في الوثيقة A/77/144.

ثانيا - المناقشات الموضوعية

ألف - السياق والمعلومات الأساسية

3 - بناء على طلب الأمين العام، بدأ المجلس الاستشاري خلال دورتيه السابعة والسبعين والثامنة والسبعين، برنامج عمل مدته سنتان بالنظر في موضوع الإنفاق العسكري العالمي.

4 - وجاء طلب الأمين العام انعكاسا لتأكيده منذ عام 2018 على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكبر بكثير لمنع نشوب النزاعات المسلحة وإنهائها، وتعبيرا عن حالة من القلق إزاء المستويات المتزايدة من الإنفاق العسكري، الذي تشير أحدث البيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى أنه تجاوز تريليوني دولار لأول مرة[1].

5 - وقد اقترح الأمين العام، في تقريره المعنون "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، أن يعيد المجتمع الدولي التفكير في "الإنفاق العسكري غير المقيد"[2] عن طريق تشجيع المزيد من الحوار والتعاون الأوثق، وبناء الثقة بشأن المسائل العسكرية، واعتماد فهم أكثر شمولا للأمن، لا يقتصر على الوسائل العسكرية، ولا يدعم أمن الدول فحسب، بل يدعم أيضا أمن المجتمعات والجماعات والمواطنين الأفراد.

6 - وعاد الأمين العام إلى هذا الموضوع في تقريريه إلى مجلس الأمن لعامي 2020 و 2021 بشأن المرأة والسلام والأمن. ففي تقريره لعام 2021، اعتبر الأمين العام عكس اتجاه الإنفاق العسكري العالمي أحد

(1) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "World military spending rises to almost $2 trillion in 2020", 26 April 2021. Available at www.sipri.org/media/press-release/2021/world-military-spending-rises-almost-2-trillion-2020.

(2) *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (United Nations publication, 2018). متاح عن طريق الرابط التالي: www.un.org/disarmament/wp-content/uploads/2018/06/sg-disarmament-agenda-pubs-page.pdf.

الأهداف الخمسة للعقد المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وأوصى بأن تضم الأمم المتحدة جهودها إلى جهود منظمات المجتمع المدني في حملات مبتكرة، باستخدام بيانات وأدلة جديدة للدعوة إلى سياسات تركز على الناس وإلى تحقيق تخفيضات في الإنفاق العسكري[3].

7 - وفي التقرير المعنون "خطتنا المشتركة" الصادر في أيلول/سبتمبر 2021، حدد الأمين العام الحاجة إلى "حماية السلام وتدبيره بوصفه منفعة عامة عالمية" باعتبار ذلك يحتاج إلى "فهم أفضل للدوافع الأساسية التي تحرك النزاعات والنظم المؤثرة التي تتسبب في استمرارها، وإلى تجديد الجهود من أجل الاتفاق على تدابير أنجع لتحقيق الأمن الجماعي، واتخاذ مجموعة من الخطوات المجدية لإدارة المخاطر المستجدة"[4]. وفيما يتعلق بتحقيق ذلك، شدد الأمين العام على الحاجة إلى خطة جديدة للسلام، تركز على جملة أمور منها تحديث "رؤيتنا لنزع السلاح بغية ضمان الأمن البشري والأمن القومي والأمن الجماعي". وسيشمل ذلك الاستثمار في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، الذي يمكن أن يتضمن مجموعة من الالتزامات، بما في ذلك "خفض الميزانيات العسكرية المفرطة وضمان قدر كاف من الإنفاق الاجتماعي؛ وتكييف المساعدة الإنمائية بما يتيح معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتوطيد حقوق الإنسان؛ وربط نزع السلاح بفرص التنمية".

8 - وخاطب الأمين العام المجلس في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه من خلال بيان أدلت به وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، فأعطت مزيدا من التوجيه لأعضاء المجلس نظرا للتغير في الظروف الجيواستراتيجية منذ أن طلب منهم في البداية النظر في سبل مبتكرة لمعالجة مسألة الإنفاق العسكري. وأشار الأمين العام إلى أن السياق العالمي الحالي يبعث على الكآبة، حيث يشكل النزاع المسلح في أوكرانيا أحد أكبر التحديات التي تواجه النظام الدولي المعاصر وهيكله العالمي للسلام والأمن، وهو بمثابة تذكير صارخ بالأثر المدمر للنزاع المسلح، ولا سيما على المدنيين، كما أنه يؤكد أهمية عمل المجلس الاستشاري. وأشار إلى أن هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة يتعرض لضغوط شديدة منذ حين، وأعرب عن قلقه إزاء استمرار ارتفاع الإنفاق العسكري بشكل حاد، وعدم استخدام تدابير الشفافية وبناء الثقة استخداما كافيا، والتخلي عن الصكوك الرئيسية لتحديد الأسلحة. وشدد الأمين العام على الحاجة إلى السعي إلى وضع ترتيبات أمنية دولية أكثر فعالية، بحيث يشكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة جزءا لا يتجزأ من تلك الترتيبات، وطلب إلى المجلس أن ينظر في العمل الإضافي الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به لوضع تصور جديد للأمن، بحيث يتجاوز الدول والجيوش ويأخذ في الاعتبار أمن المجتمعات المحلية والجماعات والأفراد. واقترح الأسئلة الثلاثة التالية التي يمكن أن تسترشد بها مناقشات المجلس:

- ما هي الفرص المتاحة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة والحوار العملي باعتبارها تدابير بديلة لتكديس الأسلحة؟
- كيف يمكننا بناء هياكل أمنية فعالة ودائمة قائمة على التعاون؟
- كيف يمكننا تسهيل التفكير الجديد والتحولي بشأن الإنفاق العسكري؟

(3) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2021).

(4) *خطتنا المشتركة* (منشورات الأمم المتحدة، 2021)، متاحة بالإنكليزية عن طريق الرابط التالي: www.un.org/en/content/common-agenda-report/assets/pdf/Common_Agenda_Report_English.pdf، الصفحتين 59-60.

9 - وقدمت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إحاطة إلى المجلس في كلتا الدورتين، مشيرة إلى أن كبح الإنفاق العسكري التزام طويل الأمد من جانب الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، وأن تنشيط الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية أمر طال انتظاره. وفي سياق إشارتها أيضا إلى المناخ الجيوسياسي المشحون والحالة المقلقة للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، لاحظت أن الاتجاه التصاعدي الذي شهدته العقود الأخيرة في التحديث العسكري والمشتريات العسكرية والإنفاق العسكري كان نتيجة وسببا لزيادة انعدام الثقة وتفاقم التوترات، مما جعل من الصعب التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات، ولا سيما في المناطق التي تشهد مستوى منخفضا من بناء الثقة والتعاون المتصل بالأمن. وأضافت أن التحرك نحو مستقبل أكثر سلاما يتطلب تقييما صادقا وعمليا للظروف الراهنة والقدرة على اغتنام الفرص الإيجابية للتخفيف من احتمال تغليب اتباع نهج عدائي في العلاقات الجيواستراتيجية في المدى القريب وبالتالي حدوث زيادة ناجمة عن ذلك في الإنفاق العسكري. ولتغيير هذه الدينامية، ستلزم رؤية جديدة أكثر شمولية للأمن، رؤية تتضمن تقليل الاعتماد على الأسلحة العسكرية. واتساقا مع مفهوم الاستشراف الاستراتيجي، استحثت الممثلة السامية المجلس إلى أن ينظر في مستقبل محتمل يكون فيه العالم أكثر أمنا وسلامة، ويولى فيه الاعتبار الواجب للسلام والتنمية ويزداد فيه الرخاء المشترك، وأن يحدد الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، مع التركيز على المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تضيف فيها أكبر قدر من القيمة.

باء - عروض الخبراء ومناقشاتهم

10 - استفاد المجلس في كلا الاجتماعين من مجموعة من عروض الخبراء وجلسات الأسئلة والأجوبة مع متحدثين خارجيين متنوعين من مناطق جغرافية مختلفة وتخصصات شتى، منها إدارة النزاعات، واقتصاديات الدفاع، وتحديد الأسلحة، والتنمية المستدامة، والأمن البشري، والمساواة بين الجنسين.

11 - وكان الاجتماع الأول للمجلس بمثابة عملية أولية لتحديد نطاق العمل، هدفها تحديد برنامج عمله في المستقبل. وقدم نان تيان، كبير الباحثين في برنامج الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة، في معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، وسام بيرلو - فريمان، منسق البحوث في الحملة ضد الاتجار بالأسلحة، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إحاطتين إعلاميتين عن الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى زيادة الإنفاق العسكري في العقدين الماضيين، استعرضا فيهما أرقام الإنفاق الوطنية والإقليمية والعالمية وتطورها مع مرور الوقت. وعرضت مادلين ريس وراي أتشيسون من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية رؤية للمجتمع المدني بشأن الجهود الطويلة الأمد الرامية إلى خفض النفقات العسكرية وتعزيز الشفافية، وفعالية الهيكل العالمي الحالي للسلام والأمن، والطرق التي يقوض بها الإنفاق العسكري حقوق الإنسان والرفاه والاستدامة البيئية.

12 - ونُظمت مناقشات المجلس في اجتماعه الثاني للتركيز على العوامل الدافعة إلى الإنفاق العسكري، بما يشمل النظر في مسائل العرض والطلب، والتهديدات والتصورات الأمنية، والسياق المحلي، وصنع القرار في مجال الاقتصاد السياسي، والآثار الناجمة عن الإنفاق العسكري على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك العواقب الاجتماعية - الاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم فريقان من الخبراء في اثنين من حلقات النقاش وجهات نظرهما وتوصياتهما.

13 - قدم المتحدثون في حلقة النقاش الأولى رؤية جيواستراتيجية ومن منظور اقتصاديات الدفاع. وقدم ريتشارد غوان، المدير المعني بالأمم المتحدة في الفريق الدولي المعني بالأزمات، استعراضا موسعا للنقاط الساخنة العالمية الرئيسية لتوضيح التصورات الحالية للتهديدات وضعف الثقة. وتحدثت فينيلا ماكجيرتي، كبيرة زملاء اقتصاديات الدفاع في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، عن ديناميكيات واتجاهات "العرض والطلب" الإقليمية، إلى جانب تقديمها رؤى متعمقة حول طرق تأثر الإنفاق العسكري بالتطورات التكنولوجية في مجالات من أمثلتها الذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني. وقدم ووبي أوميتوغون، كبير المستشارين السياسيين في مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في السودان، لمحة عامة عن الدوافع التي يقوم عليها الإنفاق العسكري والميزنة العسكرية وصنع القرار العسكري في أفريقيا، مبرزا أن الأسباب الكامنة وراء ذلك غالبا ما تكون ذات طابع اجتماعي - اقتصادي، مما يشير إلى عدم توازن الاستثمارات. وتحدث تونغ جاو، كبير زملاء السياسة النووية في صندوق كارنيغي للسلم الدولي، عن دوافع زيادة الإنفاق على القدرات العسكرية والأسلحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والفرص المتاحة للتخفيف من سباق التسلح وبناء الثقة وخلق فرص لجهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

14 - ونظر المتكلمون في حلقة النقاش الثانية في مسألة الإنفاق العسكري من منظور التنمية المستدامة والشاملة. وقدمت جنيفر بلانك، التي تشغل حاليا منصب المديرة غير التنفيذية في المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، تحليلا من منظور الاقتصاد السياسي للاتجاهات الإنمائية والبيئية العالمية الراهنة وعلاقتها بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. واقترحت زيادة التفاعل بين خبراء الأمن والتنمية لتيسير التوصل إلى فهم شامل للتحديات والحلول المشتركة. وعرضت روث كارليتز، الأستاذة المساعدة للعلوم السياسية في جامعة أمستردام، نتائج دراسة حديثة عن الإنفاق العسكري مقابل الإنفاق على الأمن البشري، وسلطت الضوء على بعض تكاليف الفرصة البديلة للإنفاق العسكري، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتحدث آدم يافوز إلفيرين، الأستاذ المشارك للاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسية في جامعة ولاية فيتشبورغ، عن وجود صلة واضحة بين العسكرة وعدم المساواة بين الجنسين في كل من زمن الحرب وزمن السلم، وأشار إلى أن المستويات الأعلى من الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الأقوى هي عوامل التخفيف الرئيسية. ودعا أنتوني كلايتون، أستاذ التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي في جامعة جزر الهند الغربية، إلى إجراء تشخيصات أدق لأسباب انعدام الأمن عند تحديد النفقات العسكرية، وإلى زيادة الاهتمام بالمشاكل الأمنية غير التقليدية الملحة ذات الطبيعة الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية التي لا تلائمها الحلول العسكرية بالضرورة وتناؤل كيفية توفير الموارد لها.

15 - وأخيرا، ناقش المجلس المبادرات السابقة للأمم المتحدة والدول الأعضاء في هذا الميدان وفوائدها وما يعتريها من أوجه قصور. وقدم مايكل سبايس، موظف الشؤون السياسية في مكتب شؤون نزع السلاح، دراسة استقصائية تاريخية للجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة لخفض الإنفاق العسكري، بما في ذلك الجهود الموازية الرامية إلى استحداث وسائل لتبادل المعلومات ومقارنة الإنفاق العسكري للدول بالإنفاق العسكري للدول الأخرى. وأوصى بعدة تدابير ممكنة بما في ذلك تحديث البحوث وتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات الرسمية المتعلقة بالإنفاق العسكري التي ترد في تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية وتحسين قابليتها للمقارنة.

16 - ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز أكثر شمولا للنقاط والتوصيات الرئيسية للخبراء.

جيم - مناقشات المجلس الاستشاري والمسارات الممكنة للمضي قدما

17 - بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لموضوع تصاعد الإنفاق العسكري ولكون الوقت الراهن هو الوقت المناسب لتناوله، لأسباب ليس أقلها البيئة الجيوسياسية المشحونة، رحب المجلس بفرصة التفكير بطريقة مستدامة في ذلك الموضوع على أمل تقديم رؤية وتوصيات جديدتين دعما للأمين العام. وسلم المجلس بأنه يواجه مهمة شاقة نظرا للطابع المعقد والمتعدد التخصصات للمواضيع وللطائفة الواسعة من وجهات النظر القائمة. وأشار إلى أنه يدرك أيضا أن الأعمال السابقة في هذا المجال أسفرت عن نتائج محدودة وأن مجلس الأمن لم يف بالتزاماته بموجب المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب المجلس الاستشاري عن اقتناعه الراسخ بأن أي نهج ينبغي أن يعيد تأكيد وتعزيز أدوات الدبلوماسية والتعاون، فضلا عن أدوات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بوصفها عناصر حاسمة لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وحلها، صممت لضمان مستقبلنا المشترك.

18 - ولدى تأمل ما ذكره الأمين العام من أن "الدول تسعى إلى تحقيق الأمن عن طريق الأسلحة بدلا من الحوار"، شدد المجلس على أن السلام من بين أهم المنافع العامة العالمية، وذكَّر بالدور الحيوي للأمم المتحدة بوصفها مؤسسة يجب أن تساعد الدول على تحقيق ذلك. وفي هذا السياق، كرر المجلس الإعراب عن قلقه إزاء الشلل المتكرر الذي يعاني منه مجلس الأمن فيما يتعلق بالوفاء بمسؤولياته في مجال السلام والأمن الدوليين، وإزاء التآكل الذي حل في السنوات الأخيرة بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الهيكل المعاصر للسلام والأمن الدوليين، بما فيها المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من مصادر القانون الدولي، وشدد على وجوب تعزيز تلك المبادئ. وأكد المجلس أن العالم يواجه تحديات كبيرة، لا سيما تغير المناخ وعدم المساواة والعديد من النزاعات المسلحة الوحشية في جميع أنحاء العالم مثل تلك الموجودة في إثيوبيا والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا واليمن والتي تسبب الموت والمعاناة الإنسانية، وأن هناك حاجة ملحة للاستثمار في الدبلوماسية والاستعداد للبحث عن استجابات تعاونية لحل جميع هذه القضايا.

19 - وأشار في هذا الصدد إلى أنه سيكون من الضروري، كما اقترح الأمين العام، إعادة تأطير الفهم العالمي للأمن بحيث يراعي على نحو أفضل أمن الجماعات والمجتمعات والأفراد فضلا عن البيئة.

20 - وشدد المجلس على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يركز بشكل عاجل على تعزيز أسس النظام المتعدد الأطراف ومؤسساته وتحسين عملهما وتعزيز إخضاعهما للمساءلة. واتفق أعضاء المجلس على أن العالم يمر بمنعطف حرج يوجِب التلاقي للتعاون على معالجة المشاكل المشتركة بدلا من زيادة الانقسام والفُرقة. وفي هذا السياق، رأى المجلس وجود علاقات متعاضدة بين نظم نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار المكدودة، والمتداعية في بعض الحالات، والاستثمار الذي زاد حجمه في تحديث وتطوير أنواع محددة من الأسلحة الجديدة والقديمة، فضلا عن البيئة الدولية المشحونة الحالية. وبالنسبة للنظم القائمة لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، فقد اعتُبر أن الحفاظ عليها عند الاقتضاء، وتقويتها بوسائل منها تعزيز وبناء الثقة والنهوض بالدبلوماسية الثنائية والجماعية الأطراف والمتعددة الأطراف، أسس ضرورية لإعادة صياغة الاستراتيجيات ذات الصلة للتعامل مع حقائق عالم اليوم وتحدياته وديناميَاته.

21 - وخلال اجتماعيه، أجرى المجلس مناقشات متعمقة مع الخبراء وفيما بينهم على حد سواء تدارسوا فيها المجالات التي يمكن للأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تسهما إسهاما إيجابيا في خفض نفقات الأسلحة في الأجل الفوري والمتوسط والأطول. وقدم عدة أعضاء أيضا مساهمات خطية لإثراء مداولات المجلس.

التصنيفات وتوافر البيانات

22 - ركزت المناقشات الأولية للمجلس على توضيح وتحديد نطاق مسألة الإنفاق العسكري وتقييم بعض البيانات المتاحة. ووافق المجلس على أن هناك زوايا مختلفة يمكن من خلالها تناول الإنفاق العسكري وعلى أن الأرقام المطلقة لا تكشف إلا عن جزء من الصورة. ولاحظ المجلس الحاجة إلى فهم السياق العام الذي يحدث فيه الإنفاق العسكري في حالات معينة وإلى الاعتراف بأنه قد لا تكون هناك صيغة واحدة تناسب الجميع لتفسير الإنفاق العسكري اليوم أو في الماضي.

23 - وشدد المجلس على الحاجة إلى اعتماد نهج متطور إزاء هذه المسألة، نهج يتجنب الوصفات التي لا تميز بين أنواع الإنفاق العسكري أو التي تسلم بأن الإنفاق العسكري لم يكن كله غير ضروري أو إشكاليا. ولاحظ عدة أعضاء من المجلس، على سبيل المثال، أن بعض أوجه التقدم التكنولوجي في المجال العسكري قد أحدثت آثارا غير مباشرة إيجابية، وإن لم تكن متعمدة، في القطاعين المدني والاجتماعي، مدركين أيضا في الوقت نفسه أن الاستثمار في القدرات المدنية للاضطلاع بهذه الأنشطة لم يكن كافيا في بعض الأحيان. وأشار المجلس إلى أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على الحق في الدفاع عن النفس إذا وقع هجوم مسلح على دولة عضو في الأمم المتحدة، وأن أنواعا معينة من الأنشطة أو المعونة أو العمليات العسكرية يمكن أن تسهم في تعزيز السلم والأمن، على نحو ما شدد عليه مجلس الأمن والجمعية العامة في السنوات الأخيرة.

24 - وناقش المجلس ما إذا كان من الأجدى، بدلا من التركيز صراحة على تخفيض الأرقام المطلقة للإنفاق العسكري، معالجة العوامل الكامنة وراء الإنفاق العسكري والدافعة إليه، ولا سيما فيما يتعلق بالشواغل الأمنية الإقليمية أو العالمية. وناقش المجلس ما إذا كان من الممكن تحويل الأموال إلى مجالات أخرى ذات أولوية عاجلة مثل العمل المناخي واللامساواة من خلال اكتساب فهم أفضل للعوامل الأساسية الدافعة إلى أنواع معينة من الإنفاق العسكري الكبير الذي يحتمل أن يكون استفزازيا وتوفير حوافز للدول للنظر فيما يتجاوز الحلول العسكرية.

25 - ولدى مناقشة أثر تخفيض الإنفاق العسكري، أقر المجلس بأن تخفيض حجم الميزانيات العسكرية لن يؤدي تلقائيا إلى إعادة تخصيص الأموال وتوجيهها إلى مجالات أخرى داخليا أو خارجيا مثل شبكات الأمان الاجتماعي أو التنمية المستدامة. وتمثل كيفية دعم تعديل بنود الميزانية بحيث يمكن استثمار الموارد بفعالية في مجالات أخرى مسألة تتطلب مزيدا من النظر ويمكن مواصلة استكشافها، على سبيل المثال، من خلال دراسات الحالة الإفرادية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب النظر عمليا في الآثار الاقتصادية المترتبة على التحول الذي سيطرأ على الصناعة العسكرية والأفراد العسكريين ومعالجتها على نحو ملائم.

26 - ولاحظ المجلس، طوال مناقشاته، وجود عدة ثغرات في البيانات وعدة قيود منهجية في نُهج البحث تحول دون الفهم الكامل لحجم الإنفاق العسكري وآثاره. فأولا، مع أن أرقام الإنفاق الكمية تقدم رؤى ثاقبة قيمة، فإن المعلومات عن القدرات النوعية للدول الناتجة عن ذلك، بما فيها الأسلحة النووية والقدرات السيبرانية ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل، غير متاحة إلا بشكل ضئيل، إن وجدت أصلا. ثانيا، المعلومات (القابلة للمقارنة) منعدمة أو محدودة عن المشتريات أو جهود البحث والتطوير، اللذين كانا يعتبران مساهمين مهمين في التهديدات الأمنية (المتصورة) ويؤديان إلى زيادة الإنفاق العسكري من قبل الآخرين كرد فعل. ثالثا، لا يعكس استخدام الفئات الجغرافية والمكانية مجموع الإنفاق العسكري لتحالفات الدفاع العسكري التي تتخطى هذه التصنيفات الجغرافية. ورأى المجلس أن البحوث في (عدد من) هذه

المجالات قد تسهم في تحديث فهم الإنفاق العسكري في القرن الحادي والعشرين وقد تبين المسارات الممكنة للمضي قدما في الحوار والإجراءات الدبلوماسية.

الاتجاهات العالمية والإقليمية والوطنية والدوافع والآثار والعواقب الاجتماعية - الاقتصادية

27 - سعى المجلس إلى فهم العوامل السياسية والعسكرية والاجتماعية - الاقتصادية والتصورات والهياكل المؤسسية التي تدعم الإنفاق العسكري وتُحتِّمه. وتحقيقا لهذه الغاية، أمضى المجلس وقتا في مناقشة ديناميات العرض والطلب، وأثر التهديدات وتصورات التهديدات، وأهمية جهود تجنب نشوب النزاعات وتسويتها، ودور شراء الأسلحة في العلاقات الدبلوماسية، وتأثير كلٍ من الاقتصادات السياسية المؤسسية داخل الدول والتحالفات الدفاعية العسكرية بين (مجموعات) البلدان. كما تم في عجالة استكشاف مسألة الإنفاق العسكري من جانب الجهات الفاعلة التي ليست دولا وتوافر الأسلحة لهذه الجماعات بسبب إنفاق الدول أو المنظمات الإجرامية وبسبب الاستراتيجيات العسكرية والسياسية.

28 - وأبدى المجلس عدة ملاحظات أولية. أولا، أقر بأن الإنفاق العسكري لا يوجد في فراغ، وأنه متعدد الأوجه والأغراض، ومدفوع بخيارات سياسية وسياساتية. ولم يجادل الأعضاء في وجود حاجة إلى استثمارات في القدرات العسكرية والدفاعية ولكنهم ناقشوا ما إذا كانت النفقات الجارية تعكس على نحو كاف بيئة التهديدات الفعلية والناشئة، وما إذا كانت هذه الاستثمارات قد تزيد من الإسهام في عدم الاستقرار. ثانيا، أمضى المجلس بعض الوقت في مناقشة كيفية تأثر تكوين الميزانيات العسكرية والإنفاق العسكري بالطرق التي يتم بها تشكيل القوات المسلحة. وناقش في هذا الصدد إلى أي مدى كانت الحاجة إلى التطوير المستمر لصيغ محسنة من منظومات الأسلحة من أجل الحفاظ على قدرة إنمائية وإنتاجية عاملا من عوامل زيادة الإنفاق العسكري. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس أنه كثيرا ما يشار إلى وجود علاقة بالعمالة وقرارات تصدير الأسلحة، كما لاحظ احتمال التسبب في زيادة الإنفاق العسكري للدول المصدرة والمستوردة على السواء. وثالثا، نظر المجلس في استخدام وتطوير التكنولوجيات الحربية الناشئة ومدى تأثير تلك التكنولوجيات على الشراء والإنفاق العسكريين في المستقبل. وقد أُعرب عن القلق من أن يسهم ذلك في ديناميات مزعزعة للاستقرار شبيهة بسباق التسلح، وفي تزايد انطماس الخطوط الفاصلة بين القدرات الهجومية والدفاعية، والميل إلى إنفاق المزيد على القدرات الجديدة حتى وإن لم يكن ذلك نتيجة لتقييم البيئة الفعلية للتهديدات. وأخيرا، اتفق المجلس، عند مناقشته للعلاقات وضعف الثقة الحالي بين الدول وفيما بينها ودور ذلك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق العسكري، على أن هناك مجالا واضحا وحاجة ملحة إلى العمل الدبلوماسي والحوار فضلا عن السعي إلى تعزيز جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، بوسائل منها الشفافية التشغيلية وتدابير بناء الثقة التي تركز على مفهوم الأمن التعاوني. وسيواصل المجلس دراسة الفرص المتاحة لمواصلة هذه الجهود، بغية عكس مسار هذه الاتجاهات وإيجاد حوافز إيجابية.

الشفافية وبناء الثقة

29 - أمضى المجلس وقتا في النظر في طلب الأمين العام تحديد الفرص المتاحة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة والحوار العملي بوصفها بدائل لتكديس الأسلحة والتخطيط للحرب. ومع أن المجلس سلم بأن الشفافية لا تضمن تلقائيا زيادة الأمن أو الثقة بين الدول، فقد ذكر مع ذلك أن تعزيز الشفافية يمكن أن يكون أداة للحد من أوجه عدم اليقين التي تسهم في زيادة المنافسة فيما بين بلدان معينة وتدفع بدورها إلى الإنفاق العسكري. وأشار المجلس إلى أن هذه التدابير يمكن أن تمكِّن من المساءلة وأن تكون جزءا من جهد يرمي

إلى تشجيع معاودة الانخراط الجدي داخل الدول وفيما بينها فيما يتعلق بشواغلها الأمنية. وفي هذا الصدد، أشار المجلس إلى فائدة وإمكانات قاعدة بيانات النفقات العسكرية للأمم المتحدة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فضلا عن غيرهما من تدابير الشفافية وبناء الثقة الانفرادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي يمكن أن تقلل من احتمال نشوب أعمال قتالية، وتساعد على تجنب التصعيد، وتعالج التصورات وحالات سوء الفهم الناشئة عن الأعمال والسياسات العسكرية، التي يشكل الإنفاق العسكري جزءا لا يتجزأ منها. وإذ لاحظ المجلس أن كل بلد يعيش في بيئة استراتيجية فريدة ودائمة التغير تحكمها اعتبارات محلية وسياسية، فقد أشار إلى وجود مجال لاستقصاء ما إذا كان من الأفضل الاستفادة من تدابير الشفافية وبناء الثقة وتوسيع نطاقها باعتبارها مداخل مصممة خصيصا للحوارات الأمنية الإقليمية أو دون الإقليمية أو الثنائية، وكيفية القيام بذلك، وإلى وجود مجال لإمكانية إرساء الأساس لاتخاذ إجراءات تعاونية أكثر طموحا بشأن الشواغل الأمنية، على نحو يغير الأفكار السائدة حول المتطلبات الوطنية للأمن ويسهم في إحراز تقدم فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية – الاقتصادية للمواطنين. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تطرق المجلس بإيجاز إلى ضرورة التركيز على تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في الميادين الناشئة مثل الفضاء الخارجي، حيث يمكن لتدابير تبادل المعلومات بشأن السياسات الوطنية المتعلقة بأمن الفضاء وبشأن النفقات العسكرية أن تسهم إسهاما مجديا في علاج أوجه القصور في الممارسة القائمة.

30 – وبينما أقر المجلس بالدوافع والآثار عبر الوطنية والعابرة للحدود للإنفاق العسكري والمواقف والتحالفات العسكرية، فقد أمضى بعض الوقت في مناقشة إمكانات النُهج الإقليمية. وأشار إلى الدور الاستراتيجي الذي ما برحت تضطلع به المنظمات الإقليمية في وضع وتنفيذ الأهداف والأطر الأمنية والاجتماعية – الاقتصادية، مما يجعل المنتديات الإقليمية مكانا صالحا لمناقشة الدول للإنفاق العسكري ومعاودة نظرها فيه. ومن الفوائد التي تحققها هذه المنتديات أنها تمكِّن من مراعاة شواغل محددة تخص الدول المتجاورة، وأن بإمكانها أن تسهم في إيجاد بيئة أمنية أفضل وتوليد تفكير جديد بشأن التصدي للتهديدات الأمنية غير العسكرية واستحداث نُهج جديدة للتصدي لها. وهنا، رأى المجلس أن من الممكن تعزيز التبادلات وإقامة مبادرات جديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن سبل تيسير الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية التي تعزز الشفافية والحوار. وسيواصل المجلس استكشاف المسارات المحتملة في هذا الصدد في دوراته المقبلة.

31 – وتطرقت مناقشة المجلس إلى لجنة الأركان العسكرية التابعة لمجلس الأمن، التي لا تفي بالتزاماتها بموجب المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة. وتداول المجلس بشأن ما إذا كان هناك مجال لإجراء مناقشات عسكرية – عسكرية في إطار متعدد الأطراف، سواء عن طريق تنشيط الآليات القائمة (مثل لجنة الأركان العسكرية) وتوسيع نطاقها أو إنشاء آليات جديدة، مثل لجنة أركان عسكرية تابعة للجمعية العامة أو فريق من الخبراء. وفي هذا السياق، ذكر المجلس أنه يمكن زيادة تعزيز التبادلات العسكرية الهيكلية على الصعيد الثنائي بين الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأن تلك التبادلات قد تتناول طائفة من المسائل، بما فيها المسائل المتصلة بالعقيدة.

32 – وإذ أقر المجلس بالطابع المتعدد القطاعات والآثار المتنوعة للموضوع، بما في ذلك الطرق العديدة جدا التي يمكن أن يؤثر بها الإنفاق العسكري على الدول والمواطنين والمناخ والبيئة والمساواة بين الجنسين، فقد تدارس مسألة ما إذا كان العمل في المستقبل ربما يكون قادرا على تحديد الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع نطاق مفاهيم الأمن والخطاب المتعلق به.

33 - وفي هذا الصدد، أمضى المجلس وقتا طويلا في تأمل كيفية مواجهة المجتمع الدولي لكل من التهديدات الأمنية التقليدية (على سبيل المثال، التهديدات بالقوة والعنف من جانب الدول وغير الدول) والتهديدات عبر الوطنية غير التقليدية، مثل التهديدات المتصلة بتغير المناخ والجوائح. وذكر أن الوسائل العسكرية ليس الغرض منها التصدي لتلك التهديدات غير التقليدية وأنه لا يمكن لأي دولة أن تخفف من آثارها بمفردها. وأشار المجلس إلى أن تغير المناخ يمكن أن يجعل أجزاءً من العالم غير صالحة للسكن، مع ما يترتب على ذلك من آثار كارثية على الناس والموارد المتاحة وسبل العيش، وأنه يسَّر كثيرا توقع زيادة النزاعات في المستقبل المنظور. ومع أنه ينبغي بالتالي النظر إلى التصدي العاجل لهذا التحدي على أنه تدبير لمنع نشوب النزاعات، فقد ذكر المجلس أن تغير المناخ وغيره من التحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات يُرفض في بعض الأحيان اعتبارُها تهديدات خطيرة لرفاه المواطنين وسلامتهم وأمنهم، وبالتالي لرفاه الدول. وعقد المجلس العزم على مواصلة استكشاف المسارات الممكنة التي من شأنها أن تؤدي إلى مفهوم أوسع نطاقا وأكثر شمولا للأمن والإنفاق الأمني يستهدف شمول تهديدات القرن الحادي والعشرين ومخاطره.

البحوث والتحليلات والبيانات

34 - في الوقت الذي سعى فيه المجلس إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى استكشاف سبل تيسير تناول الإنفاق العسكري بتفكير جديد ذي منحى تحوّلي، فقد ناقش كيف يمكن للمجالات الجديدة للبحوث المتخصصة أن تقدم تقييمات معاصرة وسياقية يمكن أن تثري المناقشات المحلية والدولية وتعززها. ويمكن للدراسات التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة أن تسهم إسهاما كبيرا في توافر تحليلات عالية الجودة للصلات المتبادلة بين نزع السلاح والتنمية وفي التوصل إلى فهم أكثر حداثة للعواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنفقات العسكرية. وأشار المجلس إلى أن آخر تحليل من هذا القبيل قد أجري قبل نحو ثلاثة عقود ولم يتضمن الآثار الحقيقية والمتوقعة للحروب المخطط لها والتي أصبحت ممكنة بفضل الإنفاق العسكري. وينبغي أن يأخذ التحليل المحدَّث في الحسبان الأولويات المعاصرة، بما في ذلك ما يتعلق بتغير المناخ والمؤسسات السياسية والقضايا الجنسانية. وإلى جانب ما ارتآه المجلس من قيمة جوهرية للبحوث الجديدة، فقد اعتبر البحوث الأكاديمية والموجهة نحو السياسات أداة لزيادة الخبرات والقدرات المتاحة بسهولة بشأن الإنفاق العسكري، وهو ما يجعلها دافعا قويا نحو زيادة إبراز هذه المسألة.

35 - ومن بين المجالات الإضافية للبحوث أو دراسات الحالات الإفرادية الممكنة المقترحة أثناء المناقشة ما يلي: (أ) العوامل الإيجابية الدافعة والشروط المسبقة لخفض الإنفاق العسكري، بما يشمل أمثلة لعمليات التحويل العسكرية الناجحة؛ (ب) السيناريوهات التي تدرس الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العسكري؛ (ج) أنماط الإنفاق الخاصة ببلدان ومجموعات بلدان وتحالفات دفاعية محددة، بما في ذلك الأسباب المحلية والهيكلية والسياسية الكامنة وراء هذه الأنماط؛ (د) القدرات النوعية للدول؛ (هـ) عدم الاستقرار والهشاشة الجيوسياسيان؛ (و) منظومات الأسلحة التي تم تطويرها وشراؤها ولكنها إما لم تستخدم أو تستخدم في حدها الأدنى مما يمكن أن يعطي مؤشرا على العوامل التي تسهم في الإنفاق العسكري الإجمالي؛ (ز) الصلات بين المعونة العسكرية ومستويات الديون؛ (ح) إجراء تقييم ومقارنة عميقين لفوائد الإنفاق العسكري وآثاره الخارجية الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية/الإيكولوجية السلبية في الأجلين القصير والطويل والأنشطة العسكرية في وقت السلم و(التحضيرات للحرب) التي يتيحها هذا الإنفاق؛ (ط) تكاليف الحرب وعواقبها، بما في ذلك الحرب النووية؛ (ي) توزيع مفصل للإنفاق العسكري يمكِّن من إجراء تحليل منهجي لبنود

الميزانية، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات والبحث والتطوير. وأشير إلى أن هذه البحوث يمكن أن توفر أساسا لإجراء تحليل أكثر استنارة لمردودية تكلفة خيارات الإنفاق العسكري، مع إمكانية فتح طرق لإعادة توجيه الإنفاق المهدَر وغير الضروري إلى مجالات أخرى.

36 - وناقش المجلس أيضا الفرص المحتملة المتاحة للأمم المتحدة لتعزيز جمع البيانات وتحليلها، بطرق منها تحسين الاستفادة من إمكانات قاعدة بيانات النفقات العسكرية للأمم المتحدة، التي لا تزال صالحة ولكنها غير مستغلة استغلالا كافيا. وهنا، رأى المجلس أن هناك مجالا لأن تصبح الأمم المتحدة مركزا مناسبا ومحايدا وميسورا للبيانات والمعلومات، بوسائل منها توفير تفاصيل مقارَنة، مما تنفرد به قاعدة بيانات النفقات العسكرية للأمم المتحدة مثل التقسيمات وفقا للبحث والتطوير، لفائدة خبراء السياسات والممارسين في مجال نزع السلاح وعامة الجمهور على حد سواء. وفي هذا السياق، جرى التسليمُ بالجهود التي بذلها مؤخرا مكتب شؤون نزع السلاح لتنفيذ استراتيجية للبيانات والتشجيعُ على إحراز مزيد من التقدم.

التوعية والدعوة

37 - نوه المجلس بالجهود التي لا غنى عنها، في الماضي والحاضر على السواء، التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة وهيئات المجتمع المدني لإذكاء الوعي وتعبئة الدعم بشأن القضايا العالمية الهامة. وأشار، على سبيل المثال، إلى أن شباب العالم قد التفوا بشكل جماعي حول قضية تغير المناخ، داعين إلى القيام بدور قيادي على سبيل الاستعجال وإحداث تحولات بِنيوية واتخاذ الإجراءات الحاسمة اللازمة لدرء أسوأ السيناريوهات والتمكين من تحقيق مستقبل أفضل وأكثر أمنا وأمانا للجميع. وأشار المجلس إلى أن تقديم دعم مماثل لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك الدعم الذي يركز على الإنفاق العسكري، يمكن أن يزيد من الوعي العام، بغية الاستفادة منه في اتخاذ إجراءات سياسية. وإذ أشار المجلس إلى أهمية اعتماد منظور جنساني وأهمية دور التثقيف والتوعية العامة والخطاب المقنع والمتنوع في هذا الصدد، فقد عقد العزم على مواصلة التفكير في سبل بدء هذه الجهود أو تعزيزها.

38 - وعلاوة على ذلك، رأى المجلس أن هناك مجالا أمام الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة والكيانات والصناديق والبرامج ذات الصلة لتوسيع نطاق جهودها في مجال الدعوة، بطرق منها القيام بحملة عالمية ومكرسة لنزع السلاح، والاستفادة بتعمد أكبر مما يمتلكونه من قدرة على تيسير الحوار. وفي هذا السياق، تم التشديد على أن اتباع نهج تشاركي وشامل للجميع أمر حيوي، يجلب الأصوات والخبرات والمنظورات التي لا تجد دائما مجالا أو موطئ قدم في المناقشات المتعلقة بالأمن الدولي.

ثالثا - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

39 - اجتمع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، مرتين رسميا في عام 2022، مرة في 8 شباط/فبراير والأخرى في 27 حزيران/يونيه. وعقد الاجتماع الأول افتراضيا في إطار زمني مضغوط بسبب الجائحة. وعقد الاجتماع الثاني بصيغة مختلطة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وفي كلا الاجتماعين، استمع المجلس إلى إحاطة من مدير المعهد، روبن غيس، ومن مجموعة مختارة من موظفي المعهد بشأن تنفيذ أنشطة المعهد والمسائل المتصلة بالميزانية والموارد البشرية. وتضمن اجتماع حزيران/يونيه أيضا عرضا بشأن أنشطة مكتب الاتصال في نيويورك؛ وعرضا بشأن برنامجيْ أسلحة الدمار الشامل وأمن الفضاء (قدمه جيمس ريفيل)؛ وعرضا بشأن برنامج

المسائل الجنسانية ونزع السلاح (قدمته ريناتا دالاكوا). وعقد اجتماع مؤقت غير رسمي في نيسان/أبريل 2022 مع أعضاء مجلس الأمناء المتاحين. وفي الاجتماع، أجريت مناقشات تكميلية مع مديري البرامج كلاً منهم على حدة لاستعراض مجالات البحث الآخذة في التطور.

40 - وأقر المجلس، خلال اجتماعه في فبراير 2022، باستمرار مرونة المعهد وقدرته على الصمود في عام 2021، وأشار إلى أنه على الرغم من التحديات المستمرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، فقد تحقق عدد من الإنجازات الهامة. فقد شهد عام 2021 دعوة مدير المعهد لأول مرة إلى تقديم إحاطة رسمية إلى مجلس الأمن، وهي نتيجة تعزى إلى الوجود التجريبي الجديد والمحدود للمعهد في نيويورك. وسيُبْلِغ المدير عن تأثير وجود نقطة اتصال للمعهد في نيويورك في اجتماع مجلس الأمناء الذي سيعقد في حزيران/يونيه 2023. وفي عام 2021، وافقت الجمعية العامة على توصية مجلس الأمناء القائمة منذ وقت طويل بزيادة الإعانة المخصصة للمعهد في الميزانية العادية. وسيساعد ذلك على تعزيز الاستقرار المؤسسي للمعهد وتعزيز قدرته على عقد المداولات المتصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وتيسير المشاركة المستنيرة لجميع الدول الأعضاء في تلك المداولات.

41 - وأحاط الأمناء علما بالفوائد التي تتحقق - وفق ما بينه المدير ونائب المدير - من ضغط هيكل برنامج بحوث المعهد، ووضع استراتيجيات بحثية جديدة متعددة التخصصات ومتعددة السنوات لجميع برامج المعهد البحثية (في الفترة 2022-2025)، والسعي إلى تنويع مصادر تمويل المعهد.

42 - وفي مناقشات المجلس مع المدير، ذُكر أنه من غير المرجح أن يستمر النمو المستمر عند المستوى السابق (في الفترة 2018-2021) وأن تركيزه المستمر على تقليص الحجم والتركيز على الأولويات والشراكة سيظل مهما. وذُكر أيضا أن بعض الجهات المانحة قد خفضت مساهماتها بسبب أوجه عدم اليقين الناشئة عن الجائحة، في حين أن بعض الجهات المانحة الأخرى كانت مقيدة باشتراطات تمويل الأنشطة المؤهَّلة للمساعدة الإنمائية الرسمية دون غيرها. ومع أن هذه الاشتراطات قد نشأ عنها عجز، فقد ذكر المدير أن ذلك العجز جرت تغطية معظمه من بضع مساهمات أكبر من المتوقع قدمتها جهات مانحة أخرى. ونتيجة لذلك، بلغ إجمالي الإيرادات في عام 2021، 6,5 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، بانخفاض قدره 0,3 مليون دولار فقط بالمقارنة مع الرقم لعام 2020. وفي عام 2021، زاد الإنفاق بما مقداره 0,6 مليون دولار إلى ما مجموعه 6,7 ملايين دولار. وتم استيعاب الفرق بين الإيرادات والنفقات من خلال ترحيل أموال متراكمة.

43 - وأحاط المجلس علما بالسيناريوهين البديلين لميزانية المعهد لعام 2022، وهما: خطة متحفظة وقابلة للتطوير بقيمة 6,9 ملايين دولار وخطة تكاليف طموحة بقيمة 8,5 ملايين دولار. وأحاط علما أيضا بالجهود المتجددة التي يبذلها المعهد لرصد وتعزيز بياناته المالية وغيرها من البيانات الإدارية الرئيسية على نحو فعال، مما يمكن من تعزيز الرقابة الإدارية واتخاذ القرارات.

44 - وأحيط المجلس علما باستراتيجية المعهد المجددة لتعبئة الموارد، التي جاءت في أوانها، بالنظر إلى أن معظم اتفاقات التمويل الكبيرة المتعددة السنوات التي أبرمها المعهد قد انتهت في السنة التقويمية 2021 وإلى أن نسبة كبيرة من التبرعات التي يتلقاها (أكثر من 85 في المائة) توجَّه لأغراض محددة من قبل الجهات المانحة. وأثنى المجلس على الجهود المتواصلة التي يبذلها المعهد لتنويع قاعدة مانحيه وإقامة شراكات جديدة، بوسائل منها التواصل مع المؤسسات والقطاع الخاص والأفراد. وأحاط الأمناء علما بقدرة المعهد على تأمين

التمويل من كيان خيري يجري فحصه من خلال مؤسسة الأمم المتحدة وعرضوا، فرادى ومن خلال رئيس المجلس، أن يناصروا قضية المعهد وأن يدعموا على نحو استراتيجي جهوده في تعبئة الموارد.

45 - وأحيط المجلس علما بمبادرتين تشكلان جزءا من الإطار الاستراتيجي الرباعي السنوات للمعهد وهما: مسار عمل يركز على نهج مستقبلي واستشرافي يسمح للمعهد باستكشاف المشهد الشامل لنزع السلاح في مجالات المشاريع الجارية والجديدة، وأكاديمية المعهد للتعليم والتدريب، التي تعمل كمنبر تتجمع فيه مختلف أنشطة المعهد الجارية والمقبلة في مجالي التعليم وبناء القدرات. وأعرب المجلس عن تفاؤله لتوسيع وتعزيز دور شباب المعهد من أجل الاستفادة من فعالية أصوات الجيل القادم، وهو ما كان قد أشار إليه من قبل، وأحاط علما بالخطط الرامية إلى تقييم شراكات المعهد وشبكاته البحثية لتعظيم أثره إلى أقصى حد، وبالخطط الهادفة إلى زيادة الاستفادة من رصيده من الخبرات الفنية والقدرات البحثية العالمية وتنويعه.

46 - وأحاط الأمناء علما بالمناقشات المتقدمة التي أجراها المعهد مع جامعة الأمم المتحدة بشأن الطور الانتقالي لمشروع بعنوان "إدارة حالات الخروج من النزاعات المسلحة" يتماشى مع ولاية المعهد وخطة عمله في مجال الأسلحة التقليدية والذخيرة. وطلب الأمناء إحاطة في دورتهم المعقودة في حزيران/يونيه عن كيفية تطور شراكات المعهد والمجالات التي قد تكون فيها ثغرات أو فرص مستقبلية. وناقش الأمناء أيضا الكيفية التي يمكن بها للمعهد أن يظهر أثره على أفضل وجه، ولا سيما عن طريق تتبع وعرض تأثيره في مجال السياسات.

47 - وأقر المجلس بضغط الهيكل البرنامجي للمعهد وتوسيع نطاق عمله المتصل بأمن الفضاء الخارجي بوصفه برنامجا قائما بذاته اعتبارا من عام 2022. وشجع الأمناء المعهد على مواصلة دعم المجتمع الدولي في تحديد السبل الكفيلة بتنشيط تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددَيْ الأطراف في مواجهة بيئة سياسية وأمنية دولية محفوفة بالتحديات. ونظرا لاتساع نطاق جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف وتعقيده، شدد المجلس على ضرورة مواصلة التركيز على الأولويات وشجع على انتهاج أسلوب الشراكات الاستراتيجية.

48 - وفي 28 نيسان/أبريل 2022، عُقد اجتماع غير رسمي للمجلس فيما بين الدورات في شكل افتراضي، حيث قدم رؤساء البرامج لأعضاء المجلس لمحة عامة عن مجالات البحث والتحليل الجديدة وذات الأولوية. وأتاحت المناقشة لأعضاء مجلس الأمناء الجدد بصفة خاصة فرصة للتفاعل مع فريق قيادة المعهد والاستفادة من لمحة عامة عن التوجه الاستراتيجي للمعهد وبرامجه ومسارات عمله. واقُترح إدماج هذه الإحاطات باعتبارها جزءا من عملية إلحاق الأعضاء الجدد بالعمل مستقبلا.

49 - وفي اجتماعه المعقود في 27 حزيران/يونيه 2022، نظر المجلس في برنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعام 2023 ووافق عليهما. وفي هذا السياق، أحاط المجلس علما بالتعليقات والتوصيات الواردة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مشروع تقرير المدير، والتي سبق أن كانت مجالاتها معروضة على المجلس. وناقش المجلس والمدير التقرير السنوي للمدير، وجرى التشديد، في ظل البيئة الجيوسياسية الراهنة، على أن الدورَ الذي يقوم به المعهد بوصفه جهة توفر بحوثا محايدة وتنظم مناقشات بشأن مواضيع حساسة فيما بين الدول وتيسرها، والدعمَ الذي يقدمه لتدابير بناء الشفافية، أصبحا أكثر أهمية منهما في أي وقت مضى.

50 - وأشار المجلس إلى انضمام بلد مانح جديد إلى قائمة البلدان المانحة للمعهد في أيار/مايو 2022 مما يرفع العدد الإجمالي للبلدان المانحة من جميع القارات إلى 27 بلدا. وفي سياق مناقشة بشأن بارامترات مشاركة القطاع الخاص، أبدى المجلس اهتمامه بتقديم عرض في اجتماع مقبل لمجلس الأمناء بشأن هذا الموضوع.

51 - وأبدى المدير عزمه على إعداد ميزانيتين لعمليات المعهد: إحداهما تشمل الأنشطة الرئيسية المزمعة للمعهد، وتُظهر تقديرات الإيرادات المتوقعة؛ والأخرى، هي عبارة عن ميزانية طموحة، تشمل أنشطة إضافية سيحرص المعهد على تنفيذها إذا توافرت الموارد. وستمكن الميزانيتان المعهد من إدماج جمع الأموال في تخطيطه للتواصل الخارجي طوال العام وتعديل نواتجه لتتناسب مع الموارد الواردة.

52 - وأثنى الأمناء على الجهود التي يبذلها المعهد لتوسيع نطاق أنشطته في مجال التواصل الخارجي عن طريق عقد جلسة إحاطة تنفيذية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف ويوم استكشافي بالتعاون مع مكتبة الأمم المتحدة. وأحيط المجلس علما أيضا بأنشطة المعهد التي تركز على الشباب، بما في ذلك التنفيذ الناجح لبرنامجه المهني للدراسات العليا، وبرنامجه لنموذج محاكاة الأمم المتحدة، ومسابقته لأفضل مقال. وأعرب الأمناء عن الحاجة إلى تركيز الاهتمام المستمر على تيسير إمكانية الوصول أمام المرشحين للشراكة العالمية من أجل السلام حتى يتسنى منح مجموعة جغرافية أوسع من المرشحين هذه الفرصة، التي ستكون لها فوائد غير مباشرة على المدى الأطول من حيث بناء قدرات إقليمية أوسع على تناول مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتوسيع نطاق الاهتمام الإقليمي بهذه المسائل. ونُظر أيضا في عملية تحكيم الدراسات المنشأة حديثا في المعهد. ورحب المجلس بالنهج الجديد، ولا سيما التركيز المسبق على كيفية عرض المنشورات.

53 - وتم إطلاع الأمناء على الطبيعة المتطورة لمختلف عمليات التعاون والشراكات التي يجريها المعهد، والتي يزيد عددها حاليا عن 90 عملية وشراكة في القارات الست، على الرغم من أنها لا تزال تتركز بشكل كبير في أوروبا وأمريكا الشمالية. ولاحظ أعضاء المجلس باهتمام خطط المعهد الرامية إلى إنشاء شبكة عالمية لبحوث نزع السلاح، وشجعوا على تحديد أهداف وأولويات واضحة للبحوث، بينما تواصل الإدارة تحديد بارامتراتها. وشجع المجلس المعهد على الاستفادة من هذه الطريقة لتعزيز التنوع في الخبرات البحثية. وطُلب إلى المعهد أن يقدم عرضا عاما أكثر شمولا لعمليات تعاونه مصنفةً حسب مجالات البحث والعمل ذات الأولوية للمعهد. وناقش المجلس الحاجة إلى بارامترات واضحة من شأنها أن تسمح بفهم مشترك ثنائي الاتجاه للشراكات وعمليات التعاون.

54 - وأحيط المجلس علما بأنشطة مكتب الاتصال في نيويورك وأثره الأولي. وقد ساعد هذا المكتب، في السنة الأولى من عمله، على إيجاد سبل جديدة للتعاون مع الدول الأعضاء والأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة. وشجع المجلس المعهد على مواصلة هذا التقدم والنظر في السبل التي يمكن بها إتاحة إحاطاته الإعلامية الموضوعية الحالية وجلساته التوجيهية للوفود التي تتخذ من نيويورك مقرا لها. ولاحظ المدير أن وفورات في التكاليف قد تحققت من التوقف عن استئجار حيز مكتبي (يعمل الموظف المعني حاليا من المنزل). ولما كان الجزء الأكبر من العمل في نيويورك يتصل ببرنامج الأسلحة التقليدية والذخيرة، فإن نحو 80 في المائة من المرتبات والعمليات تُدفع تكاليفها من ذلك العنصر من بند ميزانية المعهد. أما نسبة الـ 20 في المائة المتبقية فتغطيها صناديق برنامجية ومؤسسية أخرى.

55 - وزُود الأمناء بعروض مفصلة عن برنامج الأمن الفضائي التابع للمعهد والحوار بشأن نزع السلاح والردع وتحديد الأسلحة الذي عقده برنامج أسلحة الدمار الشامل التابع للمعهد. وأقروا بالنمو المعتزم في فرص البحث المستقبلية في كلا المجالين. وشجع الأمناء المعهد على أن يسعى، رهنا بتوافر الأموال، إلى مواصلة وتوسيع نطاق الحوار بشأن نزع السلاح والردع وتحديد الأسلحة بوصفه شكلا قيما وعمليا. واستُعرض أيضا الطابع الشامل لبرنامج المعهد المتعلق بالمسائل الجنسانية ونزع السلاح، مع التركيز بوجه

خاص على الأنشطة الحالية والمقبلة المضطلع بها مع برامج المعهد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وأمن الفضاء، والأسلحة التقليدية والذخيرة، والأمن والتكنولوجيا، وكذلك مع مشروع المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأبدى أعضاء المجلس ارتياحهم للتقدم الذي يحرزه المعهد وشددوا على أهمية مواصلة تتبع الآثار.

56 - وأخيرا، أطلع المدير أعضاء المجلس على مشروع رؤية أولي لتحديد وتسجيل آثار عمل المعهد المحددة والمستفيدين المحددين من هذا العمل، وللإبلاغ عن تلك الآثار وهؤلاء المستفيدين. وقدم أعضاء مجلس الأمناء تعليقاتهم على ذلك وشجعوا على مواصلة صقل الإطار. وذُكر أن هذا التغيير، إدراكا لكونه سيستغرق وقتا، سيظل مجالا لتركيز المعهد في الأجل القريب. وسيزوَّد المجلس بمعلومات مستكملة بانتظام عمّا يحرز من تقدم.

رابعا - الأعمال المقبلة والمسائل الأخرى

57 - سيواصل المجلس برنامج العمل في عام 2023، مستفيدا من آراء الخبراء التي تعكس التنوع من حيث الخلفيات والخبرات والجنسيات والسن والجنس. وسيقدم المجلس توصيات بشأن المسائل المذكورة أعلاه في تقرير الأمين العام لعام 2023 عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين.

المرفق الأول

موجز العروض التي قدمها الخبراء في الاجتماعين السابع والسبعين والثامن والسبعين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

الاجتماع السابع والسبعون

1 - قدم نان تيان، كبير الباحثين في برنامج الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة في معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، في العرض الذي قدمه أمام المجلس في دورته السابعة والسبعين، لمحة عامة كمية عن اتجاهات الإنفاق الآخذة في التطور. وأشار إلى أنه على الرغم من انخفاض الإنفاق العسكري في بادئ الأمر في نهاية الحرب الباردة، فإنه ظل يرتفع بشكل مطرد منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي ليصل إلى ما يقدر بتريليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2020، حيث كان إنفاق الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقا يمثل أكثر من 80 في المائة من الرقم العالمي. وتابع السيد تان قائلا إنه على الرغم من الانكماش الاقتصادي العام الناجم عن جائحة كوفيد-19، فإن الإنفاق العسكري بوصفه جزءا من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يسمى بالعبء العسكري، قد ارتفع إلى متوسط عالمي قدره 2,4 في المائة (من مستواه البالغ 2,2 في المائة)، انعكاسا لرغبة الدول السياسية في تحديث وتطوير أسلحة جديدة تتيحها التكنولوجيات الجديدة، لمواجهة التهديدات الأمنية المتصورة وغيرها. وشدد السيد تيان على أن البيانات الحالية لا تقدم سوى صورة جزئية وتعكس تقديرا مبخوسا للإنفاق العسكري بسبب انعدام الشفافية والإنفاق خارج الميزانية من جانب بعض الدول.

2 - وذهب السيد تيان إلى أنه من أجل عكس الاتجاه التصاعدي الحالي وتوفير حوافز للدول للنظر إلى ما هو أبعد من الحلول العسكرية، ينبغي بذل المزيد من الجهود لمواجهة الخطاب الذي يدعم الاتجاه التصاعدي في الإنفاق العسكري، بوسائل منها البحوث القائمة على الأدلة بشأن تكاليف الفرصة البديلة وتحديد الحجج المقنعة التي تشير إلى فوائد إعادة توجيه الإنفاق إلى مجالات السياسة العامة الأخرى التي تعزز "الأمن البشري"، مثل التنمية المستدامة والعمل المناخي.

3 - كما تناول سام بيرلو فريمان، منسق البحوث في الحملة ضد تجارة الأسلحة، المملكة المتحدة، والزميل في مؤسسة السلام العالمي، مسارات الاتجاه السائد. وعلى غرار السيد تيان، تحدث السيد بيرلو - فريمان عن العوامل التي تدفع الدولة إلى الإنفاق العسكري، بما في ذلك التهديدات الأمنية الأقوى المتصورة، والوضع السياسي، والقدرات الاقتصادية المتنامية، ولا سيما في المناطق التي حدث فيها نمو بفضل أسعار السلع الأساسية. وقال إن هناك حوافز ومخاطر مستعصية مرتبطة بالإنفاق العسكري، بما في ذلك الفساد الذي ينتشر حيث تشيع هياكل ضعيفة للرقابة والحوكمة، وأشار إلى دور "المجمَّع الصناعي - العسكري" في هذا الصدد. وأشار السيد بيرلو - فريمان إلى أنه، حتى في الحالات التي لا يكون فيها الفساد مشكلة، كثيرا ما تسفر العلاقات الوثيقة بين الحكومات وشركات الدفاع عن قرارات شراء قد تفيد الصناعة ولكنها لا تعكس الاحتياجات الفعلية. وقال إن ارتفاع الإنفاق العسكري قد يؤدي، نتيجة لذلك، إلى تفاقم انعدام الأمن بدلا من تخفيفه وتحفيز الاعتماد المفرط على المواجهة بتدابير عسكرية. وشدد السيد بيرلو - فريمان أيضا على الأثر الضار للأنشطة العسكرية على البيئة والمناخ، بما في ذلك البصمة الكربونية الكبيرة للجيوش.

4 - وأكدت مادلين ريس، الأمينة العامة للرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وراي أتشيسون من تلك الرابطة ومشروع بلوغ الإرادة الحاسمة، أن هناك روابط قوية متبادلة بين الإنفاق العسكري والعسكرة وتغير المناخ. وذهبتا إلى أن الأنشطة العسكرية تسهم إسهاما هاما في تغير المناخ وأعربتا عن أملهما في أن الجهود اللازمة للحد بدرجة كبيرة من انبعاثات الكربون ستؤدي حتما إلى تخفيضات في هذه الأنشطة. وشددتا على أن التهديد الأمني الأكثر أهمية اليوم هو تدمير الكوكب بسبب تغير المناخ، وذهبتا إلى أن هناك حاجة إلى التعبئة من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة، مع إعادة تأطير جميع السياسات - بما في ذلك السياسات العسكرية والأمنية - وفقا لذلك. وارتأتا أن الأطر النظرية والمؤسسات والهياكل القديمة لم تحقق نتائج.

5 - وأشارت السيدة ريس والسيدة أتشيسون إلى الدور الطويل الأمد للحركة النسائية في تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين بوصفهما دواءً للنزعة العسكرية، وذهبتا إلى أن هناك حاجة إلى خطاب جديد، بما في ذلك تطبيق منظورات الحركة النسوية التي تسعى إلى معالجة أوجه اللامساواة والعنف البنيويين. ويشمل ذلك، في رأيهما، الاعتراف بأن الهيئات القائمة، مثل مجلس الأمن، لم تثبت قدرتها على التكيف مع هذه التهديدات (وينبغي إلغاؤها) وأن الأمم المتحدة بحاجة إلى اتباع استراتيجيات ابتكارية وكُلّية، وهو ما تتناوله حركة "خفض النمو" de-growth، خصوصا فيما يتعلق بإنهاء العسكرة وخفض انبعاثات الكربون وإنهاء الاستعمار ونزع السلاح. وذهبتا إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنخرط بنشاط أكبر في جملة أمور منها البحث في الصلة بين تغير المناخ والعسكرة، وتشجيع سحب الاستثمارات من الهياكل التي تدعم العنف وعدم المساواة، وتعزيز المزيد من التعاون بين كيانات الأمم المتحدة التي تُعنى بالعمل المناخي، وحقوق الإنسان، والاقتصاد، ونزع السلاح، والعمل الإنساني. وأشارتا أيضا إلى أن الجمعية العامة محفل بديل صالح لمتابعة المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة.

الاجتماع الثامن والسبعون

حلقة النقاش 1: التهديدات والتصورات - المشهد الجيوإستراتيجي

6 - قدم ريتشارد غوان، المدير المختص بالأمم المتحدة في الفريق الدولي المعني بالأزمات، استعراضا عاما للنقاط الساخنة العالمية الرئيسية وعرض رؤية منظمته بشأن السياق الجيوسياسي الراهن، بما يشمل ضعف الثقة. وقال إنه رغم ما يبدو من انعدام العلاقة الخطية المباشرة بين الإنفاق العسكري ومستويات النزاعات (ذكر، مستشهدا بأفريقيا كمثال في هذا الصدد، أن الإنفاق العسكري في تلك المنطقة منخفض نسبيا إذ تبلغ نسبته 2 في المائة، ولكن نصف جميع النزاعات المحتدمة توجد هناك، وأن عدد تلك النزاعات زاد بنسبة 50 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية)، فإن هذه المسألة تثير شواغل كبيرة، لأسباب ليس أقلها أن هذا الإنفاق يبدو أنه يصرف الانتباه عن الحلول غير العسكرية للنزاعات ويقتطع من الموارد المخصصة للتنمية المستدامة. وأشار السيد غوان إلى أن الإنفاق العسكري الكبير يزيد من تعزيز التنافس الاستراتيجي، وذكر في معرض إشارته إلى شرق آسيا، أن الزيادات الواضحة في الإنفاق من جانب الصين والولايات المتحدة الأمريكية تسهم في ديناميات شبيهة بسباق التسلح في المنطقة.

7 - وأوصى السيد غوان بالتركيز على الاستثمارات التي تعالج بعض القضايا الجذرية الأساسية التي تدفع إلى الإنفاق العسكري، بما في ذلك إقامة أو تنشيط الحوار العسكري - العسكري وتدابير بناء الثقة، بهدف إعادة إطلاق المحادثات حول مختلف الهياكل الأمنية (الإقليمية) والشفافية. وأشار إلى أن البلدان بحاجة إلى النظر في الأدوات والموارد التي يجري استخدامها للتصدي للتحديات الأمنية، مشيرا على سبيل المثال إلى أن حركات التمرد الداخلية قد لا تعالَج على أفضل وجه من خلال النشر القوي للعتاد العسكري، أو على الأقل ليس دون أن يكون هذا النشر مصحوبا بجهود الوساطة وبناء السلام التي تحبذ الحوار والاستثمار في معالجة المظالم المحلية. وينطبق نفس الشيء لدى معالجة مسألة الفروع المحلية للكيانات الإرهابية عبر الوطنية.

8 - وتوسعت فينيلا ماكجيرتي، كبيرة زملاء اقتصاديات الدفاع بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، في تناول الديناميكيات والاتجاهات الإقليمية العامة في "العرض والطلب" المتعلقين بالإنفاق العسكري وفي اقتصاديات الدفاع. واقترحت استخدام ثلاث فئات للتنبؤ بالدوافع والكوابح، مشيرة إلى أنها تختلف من منطقة إلى أخرى وبمرور الوقت، وهي: (أ) الظروف الاقتصادية، بما في ذلك التضخم، والسياسات المالية، ورغبة البلدان في تعزيز الصناعات الدفاعية المحلية؛ (ب) العوامل الاستراتيجية، بما في ذلك التهديدات الإقليمية، والرغبة في استحداث تكنولوجيات جديدة، والحفاظ على قوة عسكرية ذات مصداقية؛ (ج) العوامل السياسية، بما في ذلك العضوية في التحالفات، والحوكمة الوطنية، والشعور العام فيما يتعلق بالإنفاق العسكري.

9 - وحذرت السيدة ماكجيرتي من أن الزيادات السريعة في الإنفاق العسكري لا تؤدي تلقائيا إلى زيادة القدرة العسكرية (أو الأمن). وأشارت إلى أن زيادة الاستثمار دون خطة شاملة تأخذ في الحسبان أهدافا محددة ودون توافر القدرات المطلوبة تستجلب خطر الإهدار وعدم قدرة القوات المسلحة وصناعة الدفاع على استيعاب هذه الاستثمارات. وأعربت عن اعتقادها بأنه إذا كان من الصعب سياسيا في الوقت الحاضر الدعوة إلى تخفيض الإنفاق العسكري، فإن الأمم المتحدة بإمكانها أن تؤدي دورا في الحفز على زيادة الشفافية، وتشجيع اقتران أي زيادات بخطط متماسكة، وتيسير تدابير بناء الثقة والحوار بغية معالجة بعض العوامل الاستراتيجية التي قد تدفع إلى الإنفاق العسكري غير المدروس.

10 - وعرَض ويي أوميتوغون، كبير المستشارين السياسيين في مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في السودان، خبرتَه في مجال الإنفاق العسكري والميزنة العسكرية في أفريقيا. وأشار إلى أنه في حين أن إنفاق أفريقيا بالقيمة المطلقة صغير مقارنة بإنفاق المناطق الأخرى، فإن الأرقام في أفريقيا مرتفعة من الناحية النسبية. وتشمل الاتجاهات والدوافع الكامنة وراء الإنفاق العسكري في القارة تصاعد النزاعات المسلحة، والتنافس الإقليمي، والتمرد المحلي، والتغييرات الدستورية في الحكومات، والحاجة المتصورة إلى تحديث البرامج.

11 - وارتأى السيد أوميتوغون أنه على الرغم من الزيادات في الإنفاق العسكري، لم تصبح المنطقة أكثر أمنا بل إنها تشهد عودة ظهور حركات مناهضة للحكومة وزيادة في الهجمات الإرهابية. وأعرب عن اعتقاده بأن جزءا من المشكلة هو أن الأسباب الكامنة وراء العنف والنزاعات، بما في ذلك الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإقصاء الاجتماعي والافتقار إلى التعليم الأساسي، كثيرا ما تترك دون معالجة. وأوصى باتباع نهج متكامل ذي مسارين، يركز صراحة على التمكين من انتهاج ممارسات ومبادئ الحكم الرشيد من أجل الإدارة الملائمة والفعالة للموارد وتيسير عملية إعادة صياغة مفهوم الأمن وإعادة تنظيم الإنفاق العسكري بطريقة تعالج بنجاح العواملَ الكامنة وراء النزاع والعنف وهياكلهما.

12 - وتحدث تونغ جاو، كبير زملاء السياسة النووية في صندوق كارنيغي للسلم الدولي، عن العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق على القدرات العسكرية والأسلحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والفرص المتاحة للتخفيف من سباق التسلح وبناء الثقة وخلق فرص لجهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وعلى نطاق أعم، أشار إلى أن الإنفاق العسكري وحده لا يجسد الصورة كاملة، حيث تواجه البلدان شواغل واعتبارات اقتصادية واستراتيجية وإقليمية مختلفة تتطور باستمرار.

13 - وحدد السيد جاو، فيما يتعلق بالمنطقة، ثلاثة مجالات رئيسية للنظر فيها:

(أ) الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تؤثر على زيادة الإنفاق العسكري، مع ملاحظة أن المعلومات والتصورات القاصرة الموجودة بين الدول غالبا ما تكمن وراء تصورات التهديد. ونتيجة لذلك، توجد لدى الجمهور، بمن في ذلك المسؤولون الحكوميون وخبراء السياسات، وجهات نظر متباينة بشكل متزايد حول مجموعة كبيرة ومتنوعة من القضايا الوقائعية الأساسية، مما يجعل من الصعب عليهم بشكل متزايد فهم بعضهم البعض والتحدث مع بعضهم البعض. وهذا يسهم في انعدام الثقة الاستراتيجي العميق، الذي يسهم بدوره في ارتفاع مستويات الإنفاق العسكري؛

(ب) الافتقار إلى الشفافية والضوابط والتوازنات والمساءلة الديمقراطية والمناقشة العامة باعتباره عاملا يسهم في شيوع خطاب سائد لا يمكن بموجبه تحقيق الأمن القومي إلا من خلال بناء قوة عسكرية أكبر؛

(ج) اعتماد العديد من الجهات الفاعلة الإقليمية استراتيجياتٍ تحوطيةً وتطويرها صناعاتٍ دفاعيةً محلية، مع اتجاه العلاقات بين دول معينة إلى أن تصبح أكثر اتصافا بطابع المنافسة وأقل قابلية للتنبؤ بها، مما يزيد الإنفاق في الأجلين القريب والمتوسط. وتشكل المنافسة العسكرية القائمة على التكنولوجيا، فيما يتعلق بقدرات منها القذائف التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، والقدرات الهجومية السيبرانية، وتكنولوجيات الفضاء وتكنولوجيات الفضاء المضادة، والذكاء الاصطناعي، ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، عاملا آخر من العوامل الدافعة إلى الإنفاق العسكري. وخلص السيد جاو إلى أن هذا يعني أن مخاطر زيادة سوء الفهم والحوادث وتصعيد النزاعات غير المقصود كثيرا ما يكون حظها التجاهل.

14 - واقترح السيد جاو عدة تدابير للتخفيف يمكن أن تتخذها كيانات الأمم المتحدة (أ) دراسة الثغرات السائدة في المعلومات والتصورات بغية جعل هذه المسألة مسألة يتعين معالجتها ومناقشتها في الحوارات الرسمية العالمية الرفيعة المستوى؛ (ب) تعزيز تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح من خلال برامج التدريب والتثقيف بغية بناء قدرات البلدان وزيادة الوعي العام؛ (ج) تنظيم حوارات ودراسات على مستوى المسؤولين والخبراء بشأن النظم والخيارات الإقليمية لتحديد الأسلحة، بما في ذلك الجدوى التقنية والسياساتية لمقترحات محددة لتحديد الأسلحة وبناء الثقة.

حلقة النقاش 2: (إعادة) تأطير التهديدات والحلول الأمنية

15 - قدمت جنيفر بلانك، التي تشغل حاليا منصب المديرة غير التنفيذية في المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، تحليلا من منظور الاقتصاد السياسي للاتجاهات الإنمائية والبيئية العالمية الراهنة وعلاقتها بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأشارت إلى أن الدول صاحبة المخطط الأولي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 اتفقت على أن تعالَج في سياق هذه الخطة الآثارُ الخارجية السلبية للنمو الاقتصادي العالمي

الهائل على تفاوت توزيعه. وذكرت أنه في حين أن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يتناول السلام والأمن، فإن هذه الأهداف لا تعكس مباشرة الصلة بين الإنفاق العسكري والتنمية، التي تعتقد المتحدثة أنه ينبغي النظر إليها بطريقة يعزز بعضها بعضا، مؤكدة أنه لا سبيل إلى رخاء يذكر بدون أمن ولا سبيل إلى أمن يذكر بدون رخاء. وقالت إن الاستثمار في التنمية المستدامة من هذا المنظور هو أيضا إنفاق أمني. وفي هذا الصدد، أشارت إلى الآثار الإيجابية المحتملة للبحث والتطوير العسكريين على حفز الابتكار (التكنولوجي) أو تعزيز الإنتاجية، الأمر الذي يمكن أن يكون له بدوره آثار إيجابية غير مباشرة على التنمية.

16 - وأكدت السيدة بلانك أن الاستثمارات في التنمية المستدامة من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية والطاقة المستدامة تعزز الأمن البشري. ورأت أن للأمم المتحدة دورا رائدا في تشجيع التوصل إلى فهم أفضل لهذه الروابط، بما في ذلك عن طريق التمكين من التبادل والتعاون بين الخبراء في ميداني الأمن والتنمية بغية تشجيع الوصول إلى فهم شامل ومتسق للتحديات والحلول المشتركة.

17 - وأطلعت روث كارليتز، الأستاذة المساعدة في العلوم السياسية بجامعة أمستردام، الحاضرين على النتائج المعروضة في ورقتها الأخيرة التي أعدتها لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والتي تحلل الإنفاق العسكري مقابل الإنفاق على الأمن البشري، مع إيلاء اهتمام خاص للسياسات المصممة لصالح النساء والفتيات والاتجاهات السائدة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وخلصت إلى أن البلدان المصنفة على أنها هشة ومتأثرة بالنزاعات تميل إلى الإنفاق على الدفاع أكثر نسبيا مما تنفقه على الحماية الاجتماعية والسياسات المراعية للمنظور الجنساني، حيث يمثل هذا الجزء أكثر من ضعف الجزء الذي ينفق على الصحة والتعليم، على النقيض من البلدان غير المصنفة على هذا النحو. وأشارت إلى أنه خلال مرحلة تنفيذ الميزانية، يميل الإنفاق على الدفاع إلى الارتفاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تتجاوز البلدان المنخفضة الدخل مستويات الإنفاق المحددة في ميزانياتها الدفاعية بنسبة 5 في المائة، في الوقت الذي يرجح فيه أن تنفق على قطاعات مثل الصحة والتعليم أقل من المستويات المحددة في الميزانية.

18 - وأعربت السيدة كارليتز عن اعتقادها بأن انعدام الشفافية في كثير من البلدان يشكل عقبة كبيرة أمام إجراء تقييم كاف للإنفاق العسكري، مع احتمال أن يؤدي الاعتماد على البيانات الإجمالية إلى عواقب عسيرة التدارك (لا سيما إذا جعل المانحون المعونة مشروطة بخفض مستويات الإنفاق العسكري، الأمر الذي سبق أن دفع بعض الحكومات إلى تعديل عمليات الميزنة الخاصة بها). وعلاوة على ذلك، تعتمد البيانات الحالية اعتمادا كبيرا على الحكومات وسلطتها التقديرية فيما يتعلق بما يصنف ويبلغ عنه على أنه إنفاق عسكري. وأعربت عن اعتقادها بأنه يمكن اتخاذ خطوات مختلفة لتحسين الشفافية وتوافر البيانات، بما في ذلك تشجيع الدول على الإبلاغ في قاعدة بيانات النفقات العسكرية، واستكشاف سبل إدماج الإنفاق العسكري في إطار الإبلاغ المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (مشيرة إلى مشروع تجريبي وشيك هو التسهيل الاستئماني بين معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام والأمم المتحدة لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة)، وتعزيز مطالب الجمهور بالشفافية وتبرير الإنفاق الخارج عن الميزانية وتشجيع مستوى أكبر من البحوث في مجال صنع القرار في الميزانية، مع إيلاء اهتمام خاص للمعاوضات وصناع القرار والتأثير، بما في ذلك الطرق التي تؤثر بها مشاركة المرأة على نتائج الميزانية.

19 - وقدم آدم يافوز إلفيرين، الأستاذ المشارك للاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسية في جامعة ولاية فيتشبورغ، النتائج الرئيسية لبحثه الأخير الذي أعده لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن العلاقة بين العسكرة والمساواة بين الجنسين. وأشار إلى أن الأدبيات تظهر، إجمالا، أن الإنفاق العسكري يزاحم الإنفاق الاجتماعي فَيُزيحه، ويزيد من عدم المساواة في الدخل، وأن زيادة تمثيل البرلمانيات غالبا ما تؤدي إلى زيادة الإنفاق على القضايا الاجتماعية، بما في ذلك الصحة. وقال إن أبحاثه الخاصة به أظهرت وجود صلة واضحة بين العسكرة وعدم المساواة بين الجنسين في كل من زمن الحرب وزمن السلم، وأن المستويات الأعلى من الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الأقوى هي عوامل التخفيف الرئيسية. وذهب بالتالي إلى أن تخفيض الإنفاق العسكري من المرجح أن يقلل من عدم المساواة بين الجنسين؛ وأنه ينبغي تحسين نماذج الحوكمة الديمقراطية باعتبار ذلك وسيلة للتخفيف من الآثار السلبية للإنفاق العسكري؛ كما ينبغي إيلاء الاهتمام في الخطاب الأكاديمي والخطاب السياسي (الاقتصادي) لتطبيق ما يسمى بالعدسة الجنسانية على الإنفاق العسكري، التي تظهر أن ارتفاع مستويات الإنفاق له تأثير سلبي على المساواة بين الجنسين وهو ما يكون له لاحقا أثر سلبي حتمي على النمو الاقتصادي.

20 - وشدد أنتوني كلايتون، أستاذ التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي في جامعة جزر الهند الغربية، على الحاجة إلى إقناع واضعي السياسات بإعادة النظر في التعاريف الحالية للأمن، التي أخفقت في التصدي بشكل كاف للتهديدات الحالية والمستقبلية ذات الطابع الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي والتي لا تلائمها تدابير المواجهة العسكرية بالضرورة. وأشار السيد كلايتون إلى أن النفقات العسكرية العالمية قد زادت كل عام منذ عام 2015 ووصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 2 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2021، وقال إن هذه الاستثمارات ليس بإمكانها معالجة المخاطر الناجمة عن المناخ مثل التنازع على الموارد والهجرة القسرية. ودعا السيد كلايتون إلى إجراء محادثات تركز على التشخيص الدقيق والتحديد المضبوط لمجموعة واسعة من المشاكل الأمنية غير التقليدية الملحة. وأعرب عن اعتقاده بأن مثل هذا النهج يمكن أن يوفر عدسة مفيدة بنفس القدر يمكن من خلالها دراسة الإنفاق العسكري وكيفية انسجامه مع النقاش الأوسع نطاقا بشأن الحد من المخاطر الأمنية، مع التركيز على النُهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة التي تركز على التكيف (اعتماد نهج مبتكرة لمواجهة ضغوط الغذاء والطاقة والبنية التحتية) بدلا من الدفاع (إغلاق الحدود، وتأمين الإمدادات). وذهب إلى أن من الممكن توفير الموارد اللازمة لهذه الجهود من مصادر منها، على سبيل المثال، تعديل أغراض الإنفاق العسكري الحالي، ومعالجة الملاذات الضريبية، وإلغاء دعم الوقود الأحفوري والتقليد الرخيص لآخر موضات الأزياء لأغراض الربح السريع.

حلقة النقاش 3: فهم ما قامت به الأمم المتحدة سابقا

21 - قدم مايكل سبايس، موظف الشؤون السياسية في مكتب شؤون نزع السلاح، دراسة استقصائية تاريخية للجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة لخفض الإنفاق العسكري، بما في ذلك الجهود الموازية الرامية إلى استحداث وسائل لتقديم المعلومات ومقارنة الإنفاق العسكري للدول بالإنفاق العسكري للدول الأخرى. وقال إن تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية قد نوقش بوصفه أداة للتشجيع على زيادة الشفافية بشأن المسائل العسكرية، وهو ما لم يستغل استغلالا كافيا لأن تقديم الدول الأعضاء للمعلومات لم يكن موحدا ولا متسقا. وأشار السيد سبايس أيضا إلى أوجه القصور في قدرة الأمم المتحدة على جمع البيانات وتحليلها في هذا السياق، على الرغم من الجهود الجارية لتدارك هذا القصور. وأوصى السيد سبايس بعدة خطوات يمكن اتخاذها على مختلف المستويات لإعادة النظر في الإنفاق العسكري، ومنها التكليف بإجراء دراسة

(أو سلسلة من الدراسات) للوقوف على جديد الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الراهنة للنفقات العسكرية، تعزيزا للعمل المضطلع به بناء على طلب الجمعية العامة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي (بحيث تراعي المسائل الجديدة مثل الشركات العسكرية الخاصة وتغير المناخ وعدم المساواة بين الجنسين). وأضاف أن من شأن هذه العملية، إلى جانب العمل الذي يقوم به مكتب شؤون نزع السلاح لتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات الرسمية المتعلقة بالإنفاق العسكري وقابليتها للمقارنة، بوسائل منها السعي، على أساس تجريبي، إلى جعل تلك البيانات قابلة للمقارنة بين الدول وبمرور الوقت، أن تولد جمهورا يهتم بهذه المسألة. واقترح السيد سبايس أيضا النظر مجددا في وضع منهجيات لتحديد كم الوفورات المالية التي يمكن تحقيقها من تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والتي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء مرفق تمويلي دولي يستخدم في الإفراج عن الموارد المدخرة لإنفاقها على أغراض التنمية المستدامة.

المرفق الثاني

أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح لعام 2022

لينا الحديد
السفيرة
الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في فيينا

نبيلة عبدالله الملا
المحاضرة المرموقة في الجامعة الأمريكية بالكويت ورئيسة مجلس أمناء كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا
مدينة الكويت

لويس دَن
السفير السابق للولايات المتحدة في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

إليسا غولبرغ (الرئيسة)
سفيرة كندا لدى جمهورية إيطاليا، والسفيرة المكلفة لدى ألبانيا وسان مارينو ومالطة، والممثلة الدائمة لكندا لدى وكالات الأمم المتحدة في روما

جان – ماري غينو
أستاذ زائر Inaugural Kent في حل النزاعات في كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا
نيويورك

ماري كالدور
أستاذة فخرية في الحوكمة العالمية ومديرة برنامج بحوث النزاعات في مركز الفكر IDEAS في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية
لندن

مارينا كالجوراند
عضوة البرمان الأوروبي
بروكسل

أنطون خلوبكوف
مدير مركز دراسات الطاقة والأمن
موسكو

لي تشيانغ
نائب رئيس رابطة الصين لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وأمينها العام
بيجين

ضياء ميان
كبير الباحثين والمدير المشارك لبرنامج العلوم والأمن العالمي بكلية برينستون للشؤون العامة والدولية بجامعة برينستون
برينستون، نيو جيرسي

أمينة محمد
وزيرة الرياضة والثقافة والتراث بكينيا
نيروبي

مارتي ناتاليغاوا
وزير خارجية إندونيسيا سابقا

إغوسا أوساغي
المدير العام للمعهد النيجيري للشؤون الدولية
لاغوس

شورنا – كاي ريتشاردز
سفيرة جامايكا لدى اليابان
طوكيو

مارغوت فالستروم
وزيرة خارجية السويد سابقا

روبين غيس (عضو بحكم المنصب)
مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
جنيف